



التعديل على النظام الأساسي لشركة الباحة للاستثمار والتنمية

بناءً على التعديلات التي طرأت في نظام الشركات والأنظمة واللوائح الأخرى ذات الصلة وطلب الشركة

**البند الأول:**

المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل
<b>الباب الأول: تأسيس الشركة:</b>	
1 المادة الثالثة: أغراض الشركة: تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الأغراض التالية: تشديد المباني. أنشطة التشييد المتخصصة. تجارة الجملة والتجزئة. الإقامة. أنشطة خدمات الأكل والمشروبات. أنشطة الخدمات المالية، فيما عدا تمويل التأمين وصناديق المعاشات. الأنشطة العقارية. أنشطة التأجير. أنشطة الاستخدام. الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه. - كما يجوز للشركة وفقاً لما ذكر القيام بأية أعمال لازمة أو مكملية لتحقيق تلك الأغراض. - وتمارس الشركة أنشطتها وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت.	المادة الثالثة: أغراض الشركة: تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الأغراض التالية: 1. إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها. 2. الأنشطة العقارية: الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة 3. الأنشطة العقارية: الأنشطة العقارية على أساس رسوم أو عقود 4. تشييد المباني. 5. أنشطة التشييد المتخصصة. 6. تجارة الجملة والتجزئة. 7. الإقامة. 8. أنشطة خدمات الأكل والمشروبات. 9. أنشطة الخدمات المالية، فيما عدا تمويل التأمين وصناديق المعاشات. 10. الأنشطة العقارية. 11. أنشطة التأجير. 12. أنشطة الاستخدام. 13. الأنشطة الإبداعية والفنون وأنشطة الترفيه. وتمارس الشركة أغراضها وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة إن وجدت.

**البند الثاني:**

2 المادة السادسة: مدة الشركة: مدة الشركة (99) تسعة وتسعون سنة هجرية تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجاري، ويجوز دائماً إطالة هذه المدة بقرار تصدده الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.	المادة السادسة: مدة الشركة: مدة الشركة غير محددة.
---	--

**البند الثالث:**

<b>الباب الثاني: رأس المال والأسهم:</b>	
3 المادة السابعة: رأس المال: حدد رأس مال الشركة بـ (297,000,000 ريال سعودي) مئتين وسبعة وتسعين مليون ريال سعودي، مقسم إلى (29,700,000) تسعة وعشرين مليون وسبع مائة ألف سهم أسمي متساوية القيمة، قيمة كل منها (10) عشرة ريالات سعودي وجميعها أسهم عادية نقدية.	المادة السابعة: رأس المال: 1. حدد رأس المال المصرح به بمبلغ (297,000,000) ريال. 2. حدد رأس مال الشركة المصدر بـ 297,000,000 ريال سعودي (مئتان وسبعة وتسعون مليون ريال) مقسم إلى (2,970,000,000) سهم أسمي (اثنان مليار وتسعمائة وسبعون مليون سهم أسمي) متساوية القيمة، قيمة كل منها (عشر هللات) سعودي (0.10 ريال سعودي) وجميعها أسهم عادية وقيمة المدفوع منه مبلغ 297,000,000 ريال.
المادة الثامنة: الاكتتاب في الأسهم: أكتتب المساهمون في كامل الأسهم المصدرة من قبل الشركة وقدرها (29,700,000) تسعة وعشرين مليون وسبع مائة ألف سهم ودفعوا قيمتها بالكامل.	المادة الثامنة: الاكتتاب في الأسهم أو تملكها: (مادة معدلة) الاكتتاب في الأسهم أو تملكها يفيد بقبول المساهم بنظام الشركة الأساس والتزامه بالقرارات التي تصدرها الجمعية العامة وفقاً لأحكام نظام الشركات ونظام الشركة الأساس، سواء كان حاضراً أم غائباً، وسواء كان موافقاً على القرارات أم معارضاً لها.

## البند الرابع

الياب الثالث: مجلس الإدارة	المادة التاسعة عشرة: صلاحيات المجلس:
<p><b>المادة الثالثة والعشرون: صلاحيات المجلس:</b></p> <p>مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة ورسم سياستها وتحديد اغراضها وتصريف شئونها ، وله على سبيل المثال لا الحصر عقد القروض أيًا كانت مدتها مع صناديق ومؤسسات التمويل الحكومي وعقد القروض التجارية التي لا تتجاوز أجلها نهاية مدة الشركة ورهن وبيع عقار الشركة أو بيع محل الشركة التجاري أو رهنه وله فتح الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية والحسابات والسحب منها وإقبالها تقرير الدخل وعدم الدخل في المناقصات والمزايدات والمنافسات والمشتريات مع كافة الجهات الحكومية والخاصة ودفع التأمينات والرسوم واستردادها، وشراء وثائقها وتقديم العروض والغطاءات والمناقصات واستلامها والقبول بالترسية أو رفضها وقبول العروض أو رفضها أو إلحائها للغير مباشرة أو عن طريق التعاقد من الباطن واستلام المستخلصات المالية مهما بلغت قيمتها وحضور فتح المطاريف والتوقيع نيابة عن الشركة على كافة العقود وإبرام عقود الحصول على القروض من صندوق التنمية الصناعي والعقاري وبنك التسليف وغيرها من المؤسسات الحكومية والأهلية المتخصصة، حق الصلح والتنازل والتعاقد والالتزام والارتباط باسم الشركة ونيابة عنها حق الشراء وقبوله ودفع الثمن والرهن وفك الرهن والإفراج وقبض الثمن بشيكات باسم الشركة، وإبراء مديني الشركة من التزامهم وتمثيل الشركة لدى كتاب العدل، ويكون للمجلس أيضاً في حدود اختصاصه أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة.</p> <p>ويجوز لمجلس الإدارة أن يوكل أو يفوض نيابة عنه في حدود اختصاصاته أي عضو أو أعضاء من مجلس الإدارة من الغير بالقيام بعمل معين أو أعمال معينة أو إلغاء ذلك التفويض جزئياً أو كلياً، وللوكيل حق تفويض وتوكيل الغير، في حال نص توكيل أو تفويض مجلس الإدارة على ذلك صراحة، في كل أو بعض الصلاحيات المفوضة أو الموكلة إليه، وكذلك للوكيل إلغاء ذلك التفويض أو التوكيل كلياً أو جزئياً. ويتم التوكيل بموجب هذه المادة بأي طريقة نظامية بما في ذلك، دون حصر، عن طريق اصدار وكالات شرعية (بما في ذلك، دون حصر، الوكالات الشرعية التي تتماشى مع أي نموذج أو قائمة صلاحيات معتمدة من قبل وزارة العدل) ويتم بالتفويض بموجب هذه المادة عن طريق اصدار قرارات أو تفويضات خطية دون الحاجة لتوثيقها من أي جهة.</p>	<p>4</p>

## البند الخامس:

المادة الخامسة والعشرون: صلاحيات رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب وأمين السر:	المادة الحادية والعشرون: صلاحيات الرئيس ونائب الرئيس والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي:
<p>يعين مجلس الإدارة في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس وبحسب ما تقتضيه الانظمة، ويجوز أن يعين من بين أعضائه عضواً مندوباً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس المجلس وأي منصب تنفيذي في الشركة بما في ذلك العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي، ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه ويكون للرئيس صلاحية دعوة مجلس الإدارة للاجتماع ورئاسة اجتماعات المجلس، واجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، ويكون صوت من يرأس اجتماعات المجلس مرجحاً في حال تساوي الأصوات في قرارات مجلس الإدارة.</p> <p>ويختص رئيس المجلس ونائبه والرئيس التنفيذي للشركة بتمثيل الشركة في المحافل الرسمية والإعلامية، ويكون لرئيس مجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة وتصريف امورها داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، وله على سبيل المثال لا الحصر تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغرومع الجهات الحكومية والخاصة وإمام القضاء، وانهاء ما يلزم حضور الجلسات في جميع الدعاوي والمنول امام المحاكم الشرعية والهيئات القضائية وديوان المظالم وكتاب العدل ومكاتب العمل والعمال واللجان الابتدائية والعليا، ولجان الأوراق التجارية ولجان فض المنازعات المالية ولجان تسوية المنازعات المصرفية ولجان حسم المنازعات التجارية والأمانة العامة للجان الزكوية والضريبة والجمركية والتأمينات الاجتماعية والمركز السعودي للأعمال، ولجان الغش التجاري ولدى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد وكافة اللجان القضائية الأخرى، وهيئات التحكيم والحقوق المدنية و اقسام الشرطة والدفاع المدني المرور وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وهيئة السوق المالية وشركة السوق المالية (تداول) وصناديق التنمية وصناديق التمويل الحكومية والخاصة والغرف التجارية والصناعية وفتح الاشتراك لدى الغرفة التجارية واعتماد التوقيع لدى الغرفة التجارية والغاء التوقيع لدى الغرفة التجارية والهيئات الخاصة والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها ومراجعة الهيئة العامة للاستثمار والتوقيع أمامها ومراجعة إدارة الجودة والنوعية وهيئة المواصفات والمقاييس ومراجعة هيئة سوق المال واستخراج التراخيص وتجديدها للشركة ومراجعة شركات الاتصالات وتأسيس الهواتف الثابتة أو الجوال باسم الشركة، والدخول في المناقصات والقبض والتسديد واستلام الحقوق لدى الغير، والاقرار والمطالبية والمدافعة المرافعة والمخالصة والمخالصة وسماع الدعاوى والرد عليها والصلح والتنازل والانتكار وطلب اليمين ورده والامتناع عنه واحضار الشهود والبيّنات والطعن فيها والشفعة، وقبول الاحكام والاعتراض والاجابة والجرح والتعديل، والطعن بالتزوير وانكار الخطوط والاختام والتوقيع وطلب المنع من السفر ورفعها وطلب تطبيق المادة 230 من نظام المرافعات الشرعية وطلب الاستئناف والتماس إعادة النظر وطلب رد الاعتبار وطلب الشفعة، وطلب حجز وتنفيذ الاحكام ومعارضتها وقبض ما يحصل من التنفيذ واستلام صكوك الاحكام وطلب تنحي القضاة وطلب الادخال والتداخل في الدعاوى واخراج حجج الاستحكام وطلب تعديل صكوك الملكية واطوالها وله حق تعيين المحكمين وطلب التحكيم وتعيين الخبراء والمحكمين والطعن بتقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبداهم وتنفيذ كافة خدمات وزارة العدل الالكترونية تفويض/توكيل الغير على تنفيذ خدمات وزارة العدل الالكتروني والتوقيع على اتفاقية عقد القرض وتعديلاته وملحقاته وكافة الوثائق ذات العلاقة - التوقيع على اتفاقية المتابعة - التوقيع على اتفاقية المشورة - التوقيع أمام كاتب العدل فيما يخص الرهن الصناعي الخاص برهن جميع ممتلكات الشركة - استلام القرض - التنازل عن القرض - طلب الإغفاء من القرض - تسديد القرض- التوقيع على اتفاقية الاعتماد المستندي والتوقيع على الضمان الاعتياري والتوقيع على اتفاقية نقل الالتزامات وتعديل عقد القرض وتوقيع على اتفاقية ترتيب الديون عن الشركة والشركاء واصدار وتعديل وإلغاء اعلان التنازل والبيع والإفراج للمشتري والشراء وقبول الإفراج ودفع الثمن استلام الصكوك</p>	<p>5</p> <p>يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس ويجوز له أن يعين عضواً مندوباً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة.</p> <p>ويختص رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس بتمثيل الشركة والتوقيع نيابة عنها في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء وهيئات التحكيم والغير وله كافة الصلاحيات المطلقة والجهات الحكومية وكتابة العدل والهيئة العامة للاستثمار وهيئة السوق المالية وشركة السوق المالية (تداول) والمحاكم ولجان فض المنازعات باختلاف أنواعها والهيئات القضائية أو شبه القضائية وهيئات التحكيم وصناديق التنمية وصناديق التمويل الحكومية والخاصة والغرف التجارية والصناعية والهيئات الخاصة والبنوك والشركات والمؤسسات على اختلاف أنواعها والتوقيع على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك على سبيل المثال ليس الحصر التوقيع نيابة عن الشركة على عقود تأسيس الشركات التي تشترك فيها الشركة مع تعديلاتها وملاحقتها مهما كانت أغراض التعديلات المدرجة فيها بما فيها التعديلات الخاصة بالتنازلات عن الحصص والأسهم في الشركات وبيع تلك الحصص والأسهم أو قبولها والبيع والشراء للممتلكات المنقولة والعقارات والأراضي وقبول الشراء والإفراج وقبول الإفراج ودفع الثمن أو قبض الثمن والرهن وفك الرهن وتطوير العقارات ، تمثيل الشركة داخل وخارج المملكة العربية السعودية والتوقيع عنها ومراجعة جميع البنوك والمؤسسات المالية المختلفة والصناديق والهيئات والجهات المالية والمصرفية (سواء الحكومية أو غير الحكومية) والأسواق المالية داخل وخارج المملكة لإتمام كافة العمليات المصرفية وفتح وتعديل وإغلاق الحسابات بأنواعها باسم الشركة واعتماد التوقيع وتنفيذ المقاصة والحوالات من الحسابات سواء بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية والتوقيع على جميع الأوراق والمستندات اللازمة لإدارة الحسابات البنكية وفتح الحساب والسحب والإيداع وطلب دفاتر الشيكات واستلامها واستخراج كشف حساب واستخراج وإبرام وتوقيع كافة العقود التي تخص إجراء وتنفيذ العمليات الآلية عن طريق الإنترنت أو غيرها، وكذلك على جميع العمليات البنكية عبر الأنظمة الإلكترونية التي يقدمها البنك طلب استخراج واستلام وإلغاء البطاقات المصرفية (بطاقات ائتمانية والخصم المباشر) وتحديد الأرقام السرية وإبرام وتوقيع اتفاقيات التسهيلات والقروض وعقد المراجعة و اتفاقيات التورق باسم الشركة والقبول بشروطها وأحكامها وأسعارها وتوقيع عقودها ونماذجها وجداول سدادها و جميع المستندات اللازمة لذلك وتقديم الضمانات اللازمة لها وتعديلها واصدار وتوقيع وتحجير وتظهير وقبول كافة الأوراق التجارية التي تتطلبها أعمال الشركة والشركات التابعة ومن ذلك الكمبيالات والسندات لأمر والشيكات مهما بلغت قيمتها وتجيورها وصرافها والطلب والتوقيع على إيصالات الاستلام، وفتح الاعتمادات المستندية للغير، وطلب إصدار خطابات ضمانات بنكية وفتح حسابات الاستثمار ومحافظة الاستثمار وإدارتها ونقل منها وإليها وتصفيتها وإقبالها والتصريف بها والتوقيع على إيصالات الاستلام والمخالصة وإبراء الذمة والإفراجات والتوقيع على اتفاقيات التداول عن طريق الهاتف والفاكس واستلام اسم المستخدم والرقم السري الخاص بحساب المحفظة للتداول عبر الإنترنت والنيابة عن الشركة. وبيع أو شراء أو رهن أو فوك رهن أو تحويل أسهم الشركات أو سندات الخزينة أو غيرها أو النقود الأجنبية أو الأوراق المالية من أي نوع مهما بلغت قيمتها بالنيابة عن الشركة ولصالحها أو لصالح الغير، والاشتراك والاسترداد من</p>

حسابات الاستثمار بأنواعها ورهنا بالنيابة عن الشركة لصالح الغير. الاشتراك في صناديق الأمانات أو تجديد الاشتراك في صناديق الأمانات أو استرداد وحدات صناديق الأمانات والتوقيع على اتفاقيات عمليات مشتقات الأسهم وملحقاتها والمستندات والوكالات المطلوبة والمتعلقة بها. توقيع و إبرام الكفالات والضمانات العينية والتقديمية بكافة أنواعها مهما بلغت قيمتها ومهما كان محتواها باسم الشركة لكفالة الغير أو لكفالة وضمان الشركات التي تشارك بها الشركة مهما بلغت نسبة مشاركتها وإصدار الكفالات المالية وكفالات الغرم والأداء والضمانات بكافة أنواعها مهما بلغت قيمتها ومهما كان محتواها ولأي جهة كانت و إبرام وتوقيع اتفاقيات وأعمال ومنتجات الخزينة والمعاملات المشتقة واتفاقيات ومعاملات التحوط بكافة أنواعها مهما بلغت قيمتها و إبرام وتوقيع كافة أنواع الاتفاقيات بين الدائنين و إبرام وتوقيع اتفاقيات الدعم المالي أو غيرها، و اتفاقيات الضمان بكافة أنواعها ولأي جهة كانت ومهما بلغت قيمتها، والاتفاقيات والتعهدات الخاصة بدفع أو بزيادة رأس المال لأي جهة كانت ومهما بلغت قيمتها و إبرام وتوقيع كافة اتفاقيات إعطاء الأولوية لديون أو لحقوق الغير أي كانت ومهما بلغت قيمتها وبما في ذلك الغتم و إبرام وتوقيع جميع المستندات المالية ومستندات التمويل وعقود التأمين بكافة أنواعها ومهما بلغت قيمتها وتعديلها وتمديدتها والتنازل عن عوائد الحقوق الخاصة بها لصالح الغير و إبرام الكفالات للشركات التابعة أو التي تشارك فيها أو الشركات الأخرى وعقود الضمانات والتمويل الخاصة بها وعلى قرارات الشركاء لجمعيات المساهمين فيما يخص أي تمويل مهما كانت طبيعته، وإصدار الوكالات الشرعية نيابة عن الشركة وتعيين الوكلاء والمحامين وتفويضهم بالصلاحيات اللازمة وله تفويض أي من موظفي الشركة أو الغير في حدود اختصاصه في مباشرة عمل أو أعمال معينة أو أي من الصلاحيات المخولة إليه ، وله الحق بتوكيل الغير للتصرف نيابة عن الشركة وتحديد الصلاحيات الموكل بها وذلك بموجب وكالات شرعية يجري تنظيمها لدى كاتب العدل بهذا الخصوص ولرئيس المجلس بقرار مكتوب أن يفوض بعض صلاحياته إلى غيره من أعضاء المجلس أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال محددة كما ل نائب رئيس المجلس نفس الاختصاصات كما يحق لرئيس المجلس وكل عضو يتبندبه المجلس لغرض محدد أن يخوله حق التوقيع إنابة عن الشركة على انفراد.

كما يختص العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي بحق التوقيع عن الشركة في المعاملات التجارية والمالية والإدارية وتمثيلها لدى المحاكم الشرعية وكتابات العدل والتوقيع على عقود التأسيس وملحق التعديل للشركة في الشركات التي الشركات التي قد تأسسها الشركة مع الغير أو بمفردها أو تشارك أو تساهم فيها أو تندمج معها الشركة لزيادة أو خفض رأس المال أو أية تعديلات أخرى في أي بند من عقود التأسيس أو تصفيها، وله حق استخراج كافة سجلاتها وتاريخها وتعديلها وتمديدتها ونقلها وإلغائها واستخراج بدل التالف والمفقود منها أو إقرار تصفيها وتمثيل الشركة في الشركات المساهمة فيها الشركة والتوقيع على عقود الشركات وفي تأسيس الشركات باسم الشركة وتسجيلها لدى وزارة التجارة والصناعة، وإدارة الشركات، والجهات المختصة، وأمام كاتب العدل، والموظف المختص، وفي التوقيع عليها واتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ الإجراءات من شهر وتسجيل واستخراج السجلات التجارية وإلغائها وتعديلها واستلامها واستلام كافة الوثائق المتعلقة بتسجيل قرارات الجمعيات العمومية للشركة والشركات التابعة والمساهم فيها والتوقيع على قرارات الجمعيات العمومية في الشركات وقرارات تعديل أي بند أو مادة من الأنظمة الأساسية لتلك الشركات و إبرام وتوقيع عقود التأسيس أو وتوقيع عقود ملاحق تعديلها مستقبلاً أي كانت أغراض هذه التعديلات بما في ذلك دون حصر ملاحق التعديل المتعلقة بزيادة رأس المال أو تخفيضها أو تعديل أنشطتها وأغراضها أو دخول وخروج الشركاء أو تحويلها فروعياً إلى شركة مساهمة أو تعديل كيانها النظامي أو تعديل ملكية الحصص أو الأسهم بالشراء أو بالبيع أو الإفرغ أو بالتنازل للغير والتوقيع على قرارات الشركاء بتعيين وعزل المديرين وتحديد صلاحياتهم ومكافئهم وحضور والتوقيع على جمعيات الشركاء والتصويت على جدول أعمالها، إبرام وتوقيع على عقود شراء وبيع الأسهم والحصص في الشركات القائمة أو يبيعها واستثمارها أو التنازل عنها أو قبول الحصص المتنازل عنها. تمثيل الشركة في حضور والتصويت والتوقيع في اجتماعات جمعية المساهمين والجمعيات العمومية التأسيسية أو جمعيات التحول والعمامة العادية وغير العادية للشركات المساهمة العامة أو المغفلة التي تساهم فيها وكافة جمعيات الشركاء للشركات ذات المسؤولية المحدودة أو غيرها من الشركات التي تساهم فيها والتصويت على جدول أعمالها وحضور الاجتماعات والتصويت والتوقيع في مجالس الإدارة واللجان التنفيذية في الشركات التي تمتلك الشركة أسهماً أو حصصاً فيها والتوقيع على المحاضر والقرارات والمصادقة على إقرار الميزانية السنوية لتلك الشركات واستلام نصيب الشركة من الأرباح فيما وقبول المناصب والمهام في مجالس الإدارة.

وله حق المطالبة والمرافعة والمدافعة والمخاصمة والمخالصة والمصالحة والمدافعة وقبول الصلح أو رفضه وقبول التحكيم أو رفضه والإقرار والإنكار وسماع الدعاوى والرد عليها وإعطاء المخالصات والتنازل لدى المحاكم الشرعية واللجان المتعلقة بحسم المنازعات التجارية والعمالية ولجان التحكيم ولجان الأوراق التجارية والمالية ومكاتب العمل واللجان الابتدائية والعليا للعمال ودبوان المظالم وعمل كافة الإجراءات النظامية اللازمة لذلك وله حق تعيين المحكمين والمحاسبين القانونيين والمحامين وله حق الشراء والبيع والإفرغ وقبوله للعقار والأراضي والبيع والشراء والإفرغ وللأسهم والبيع والشراء والإفرغ للحصص وكل ذلك للشركة في الشركات الأخرى التابعة والتوقيع على عقودها وتسليم واستلام أثمانها واستلام وتسليم الصكوك والكفالة المتعلقة بأموال الشركة وله حق القبض والرهن وفك الرهن الموجودات المنقولة وغير المنقولة ضمن أغراض الشركة وفي مصلحتها وباسمها وله حق تعيين الموظفين بجمعهم مراتهم ووظائفهم وتحديد رواتبهم وصلاحياتهم وعزلهم وله حق التوقيع على العقود الحكومية والأهلية والتجارية وله حق توقيع عقود صناديق التنمية الصناعية والعقارية والزراعية وتقديم العروض للعمال كما أنه يمثل الشركة في علاقتها مع الغير وأمام القضاء وفي جميع الأمور سواء أمام العملاء أو الجهات والدوائر الحكومية وله حق مراجعة مكتب العمل واستخراج التاشيرات وله حق توكيل الغير في استقدام الأيدي العاملة أو المحاسبين القانونيين أو المحامين وله الحق في فتح الحسابات في البنوك باسم الشركة واستلام المبالغ النقدية وصرف الشيكات والتوقيع على الشيكات والسحب والإيداع وفتح الاعتمادات وطلب التسهيلات والائتمانات والضمانات البنكية وفق الضوابط الشرعية وتعديلها وإلغائها والافتراض وفق الضوابط الشرعية وتوقيع العقود الخاصة بذلك والمنح وقبول الضمانات والكفالات وشراء الأسهم والحصص والمستندات العقارية وافتتاح فروع للشركة وقيدها لدى الجهات المختصة وله حق توكيل الغير وجميع ما ذكر داخل وخارج المملكة العربية السعودية والسفارات والفصليات والممثلات السعودية بالخارج وله حق توكيل الغير في المرافعة والمدافعة نيابة عن الشركة و إنابة الغير في الصلاحيات، وللرئيس التنفيذي تفويض أو توكيل

التأجير استلام الأجرة توقيع عقود الأجرة تجديد عقود الأجرة إلغاء وفسخ عقود التأجير الرهن فك الرهن التجزئة والفرز وتعديل الحدود والأطوال والمساحة وأرقام القطع والمخططات والصكوك وتواربها وأسماء الأحياء بيع قبول الرهن تحديث الصكوك وإدخالها في النظام الشامل بيع التصيب وشراء التصيب وتأجير تعديل اسم المالك ورقم السجل المدني الحفيظة الهبة والإفراغ قبول الهبة والإفراغ التنازل عن النقص في المساحة دمج الصكوك قبول التنازل والإفراغ استخراج مجموعة صكوك بدل مفقود بدل تالف البيع والإفراغ التنازل عن التصيب إثبات المبني استخراج صك بدل تالف وذلك للعقارات تحويل الأرض الزراعية إلى سكنية أو صناعية الدخول في المساهمات العقارية شراء أسهم المساهمات العقارية بيع أسهم المساهمات العقارية التنازل عن الأرض المؤجرة تحديث الصك وإدخاله في النظام الشامل استخراج صك بدل مفقود تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية بناء الأراضي استنجاز الأراضي، كما له حق التوقيع على كافة أنواع العقود والوثائق والمستندات سواء كانت يدوية أو عن طريق وسيط أو شبكات الكترونية بما في ذلك دون حصر عقود تأسيس الشركات الجديدة أو التي تشارك فيها الشركة وتعديلها وجميع قرارات الشركاء في تلك الشركات بما في ذلك القرارات الخاصة برفع وخفض رأس المال والتنازل عن الحصص وشراؤها وتوثيق العقود والدخول في شركات قائمة ونقل الحصص والأسهم والسندات وتعديل رأس المال واستلام فائض التخصيص وبيع الحصص والأسهم واستلام القيمة والتنازل عن الحصص والأسهم من رأس المال الشركة وتعديل جنسية أحد الشركاء في العقد وقبول التنازل عن الحصص والأسهم ورأس المال وشراء الحصص والأسهم ودفع الثمن والتوقيع لدى إدارة الشركات بوزارة التجارة وكتب العدل وعمل التعديلات والتغييرات والإضافة والحذف واستخراج وتجديد السجلات التجارية الرئيسية أو الفرعية أو الشركات التابعة واستلامها وشطبها وتغيير أسماء الشركات والتوقيع على الاتفاقيات والصكوك والإفراغات أمام كاتب العدل والجهات الرسمية وكذلك اتفاقيات الرهن والضمانات والكفالات والتنازل عن الأولوية في سداد ديون الشركة وإصدار الوكالات الشرعية للشركة بكافة أنواعها، ومتابعة المعاملات وتحصيل حقوق الشركة وسداد التزاماتها والبيع والشراء والإفراغ وقبوله وقبض الثمن باي صورة يراها والاستلام والتسليم والاستنجاز والتأجير وجميع خدمات منصة شبكة إيجار الالكترونية والقبض والدفع وفتح الحسابات البنكية بأشكالها المختلفة سواء الجارية أو الاستثمارية أو غيرها والاعتمادات والسحب والإيداع لدى جميع البنوك وإصدار الضمانات المصرفية والتوقيع على كافة المعاملات المصرفية فتح الحسابات وفتح الاعتمادات والإيداع والسحب وإصدار الشيكات وتحديث الحسابات وكشوف الحسابات وطلب التسهيلات وطلب الضمانات وتوقيع عقود الفروض وتوقيع الأوراق التجارية وتوقيع سندات وأمر واستثمار أموال الشركة لتحقيق أغراضها في السوق المحلي والخارجي وله الحق في فتح الحسابات وقفل الحسابات وتسويتها والسحب من الحسابات واستخراج بطاقات صراف آلي واستخراج البطاقات الائتمانية واستلام الحوالات وصرفيها وصرافها وإصدار الشيكات والمصدقة واستخراج دفاتر شيكات واستخراج كشف حساب والتحويل من الحسابات وطلب الفروض البنكية وفتح حساب والإيداع في الحساب وتجديد الاشتراك في صناديق الأمانات وفتح صناديق الأمانات والاشتراك في صناديق الأمانات وطلب الإعفاء من الفروض والاعتراض على الشيكات وتحديث البيانات وتنشيط الحسابات واستلام الشيكات واسترداد وحدات صناديق الأمانات والمراجعة وإعادة جدولة الأقساط وطلب نقاط البيع وطلب اعتماد بنكي وطلب ضمان بنكي والائتمانات في الشركات المساهمة واستلام شهادات المساهمات وشراء الأسهم وبيع الأسهم واستلام قيمة الأسهم واستلام الأرباح واستلام الفائض وفتح المحافظ الاستثمارية وتحديث وإلغاء الأوامر والائتمانات وشراء أسهم وبيع أسهم واسترداد وحدات الصناديق الاستثمارية ونقل الأسهم من المحفظة والاشتراك في وحدات الصناديق الاستثمارية وإدارة المحافظ الاستثمارية واستخراج إثبات مديونية وتصنيف المحافظ الاستثمارية وإدارة الأملاك وشراء وبيع وإفراغ الممتلكات العقار وشراء وبيع وإفراغ الأراضي وشراء وبيع الأسهم وشراء وبيع وهن الأملاك وكذلك حق الرهن وفك الرهن والقبض وبيع وشراء وإفراغ وقبول واستلام وتسليم العقارات والأراضي والمباني والأصول والسيارات والمعدات أي كان نوعها أو موقعها أو هيئتها أو الأغراض المخصصة لها وفتح المحلات، كما له الحق بتعيين الموظفين والعمال وعزلهم وطلب التاشيرات واستقدام الأيدي العاملة من خارج المملكة العربية السعودية والتعاقد معهم وتحديد مرتباتهم واستخراج الأقامات ونقل الكفالات والتنازل عنها وتأسيس وفتح فروع للشركة أو مكاتب أو توكيلات داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، وتعيين المديرين للفروع وتحديد أنشطتها كما له حق تسجيل الأعمال والأسماء والوكالات والعلامات التجارية وطلب تجديد الوكالات والعلامات التجارية وله أن يعين الوكلاء والمحامين والمراجعين والمحاسبين القانونيين عن الشركة وتعيين ممثلي الشركة في الشركات التابعة والمستثمرها وحضور الجمعيات العامة للشركات التي تشارك أو تساهم فيها الشركة وله أن يفوض بقرار مكتوب واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة وإعطائهم صلاحية تفويض الغير والتوكيل نيابة عنه ويحق له التوكيل في جميع ما ذكر أعلاه والائتابة والتوكيل داخل المملكة العربية السعودية وخارجها وله الحق في إصدار الوكالات الشرعية نيابة عن الشركة وله حق توكيل الغير في جميع ما ذكر داخل وخارج المملكة العربية السعودية والسفارات والفصليات والممثلات السعودية بالخارج نيابة عن الشركة و إنابة الغير في الصلاحيات.

ولرئيس مجلس الإدارة أو نائبه أن يفوض (بقرار مكتوب) بعض صلاحياته إلى غيره من أعضاء المجلس أو من الغير لمباشرة عمل أو أعمال معينة.

ويحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل رئيس مجلس الإدارة عند غيابيه في الحالات التي يكون فيها المجلس الإدارة نائب للرئيس. ويتمتع العض المنتدب (إن وجد) بالصلاحيات التي يحددها له مجلس الإدارة من وقت لآخر.

ويحدد مجلس الإدارة وفق تقديره المكافأة الخاصة التي يحصل عليها كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبه والعضو المنتدب، بالإضافة إلى المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة بمقتضى هذا النظام.

ويعين مجلس الإدارة أمين سر للمجلس يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم ويحدد أجره ويختص بتوثيق اجتماعات مجلس الإدارة واعداد محاضرها وتوثيق القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات ونتائج التصويت عليها وحفظها وتوقيع هذه المحاضر من رئيس الاجتماع وجميع الأعضاء الحاضرين وأمين السر حضورياً أو عن طريق وسائل التقنية الحديثة إلى جانب ممارسة الاختصاصات الأخرى التي يوكلاها إليه مجلس الإدارة ووفق ما تحدده الأنظمة ذات الصلة. ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة عن عضوية كل منهم في المجلس، ويجوز دئناً إعادة تعيينهم، وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أيًا منهم دون الإخلال بحقهم في التعويض اذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب.

أحد أعضاء المجلس أو العضو المنتدب أو رئيس المجلس أو الغير بموجب وكالات الشرعية أو تفاويض مصدقة للتصرف نيابة عن الشركة في كل أو بعض صلاحياته وكذلك له إلغاء ذلك التفويض أو عزل التوكيلات كلياً أو جزئياً. كما له الحق في إعطاء الوكلاء الحق في توكيل غيرهم.

وتكون المكافأة التي يحصل عليها كل من رئيس المجلس ونائب الرئيس والعضو المنتدب (في حال تعيينه) بالإضافة إلى المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة. يوافق مجلس الإدارة على المكافآت الإضافية لكل من رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب.

ويعين مجلس الإدارة أمين سر يختاره من بين أعضائه أو من غيرهم يختص بكتابة دعوات انعقاد مجلس الإدارة والجمعية العمومية والاشتراك مع الرئيس أو نائبه في تحديد جدول الأعمال. كتابة محاضر انعقاد مجلس الإدارة والجمعية العمومية والتوقيع عليها مع الرئيس أو نائبه، كتابة المراسلات الخاصة بالمجلس وتسليم المكاتبات الواردة إليه وعرضها على المجلس. الإشراف على أمساك السجلات والدفاتر الإدارية. إرسال الأوراق المطلوب إرسالها للوزارة في مواعيدها. حفظ كافة أوراق الجمعية العمومية ومستنداتها. إعداد التقرير الإداري السنوي للمجلس. ويحدد مكافأته مجلس الإدارة، ولا تزيد مدة رئيس المجلس ونائبه والعضو المنتدب وأمين السر عضو مجلس الإدارة على مدة عضوية كل منهم في المجلس. ويجوز إعادة انتخابهم وللمجلس في أي وقت أن يعزلهم أو أياً منهم دون إخلال بحق من عزل في التعويض إذا وقع العزل لسبب غير مشروع أو في وقت غير مناسب.